الاقتصاد العراقي بين التخلف المالي والنقدي وتقلبات سعر الصرف

أ.م. د باسم خميس عبيد
استاذ المالية العامة في كلية الادارة والاقتصاد /جامعة بغداد

00964- 7710122232
Alfaidcenter2011@gmail.com
العراق - بغداد - الكرادة

هدف الدراسة وأهميتها

هدفت الدراسة التعرف الى ايضاح العلاقة "التلازمية" بين الظاهرة الريعية للاقتصاد العراقي وبرنامج الموازنة العامة التقليدية للسياسة المالية من خلال تحديد مشكلة الدراسة والمتمثلة بالظاهرة الريعية في الاقتصاد العراقي وتخلف أداء السياسة المالية عبر قناة الموازنة العامة والذي هو سببا في ضعف الجانب التنموي وتقلبات سعر الصرف في الاقتصاد العراقي، وتنبع أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على منهجية الموازنة التعاقدية في توظيف الموارد المالية في خدمة التنمية الاقتصادية.

محاور الدراسة

المحور الأول: واقع الاقتصاد العراقي بعد 2003

يعاني الاقتصاد العراقي بعد 2003 من جملة مشكلات رئيسة يمكن إجمالها بالنقاط الآتية:

1- واقع الاقتصاد العراقي واقع مربك ومشوه في أحسن أحواله، فقمة الاقتصاد العراقي هي قمة مركزية شديدة الريعية وقاع الاقتصاد العراقي قاع نصف ليبرالي يجلب منافعه من القمة، حيث هناك تقاطعًا بين توجه الدولة وتوجه السوق.

2- الاقتصاد العراقي عرضة لصدمات العرض الخارجية ودورته الاقتصادية الداخلية متلازمة مع الدورة الاقتصادية الخارجية، أي أن الموارد المالية للاقتصاد العراقي تتعافى بفعل ارتفاع أسعار النفط (صدمة خارجية موجبة) وتتراجع بفعل انخفاض أسعار النفط (صدمة خارجية سالبة) وما يزيد الأمر تعقيداً فيما يتعلق بتصلب هيكل الإيراد العام فيما يتعلق بفقرة الأجور والرواتب والتعويضات، إذ يقدر الإنفاق السنوي لفقرة الأجور والرواتب والتعويضات ب 60 مليار دولار.

3- النموذج المعتمد في إعداد الموازنة العامة هو نموذج موازنة البنود وهو نموذج قديم لا يعكس الكفاءة الفنية والتوزيعية للموارد المالية وسبل إنفاقها، فهي موازنة الركوب المجاني والعطلة الضريبية العامة.

4- هيمنة الثلاثية المدمرة لأي اقتصاد (الفساد – البيروقراطية – الأمن المفقود أو العصابات الجوالة) سبب أساس في طرد الاستثمارات المحلية قبل الاستثمارات الأجنبية ومبددة للأموال العامة.

5- ضعف أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية من التأثير في سعر الفائدة وسعر الصرف ومن ثم تحريك الاستثمارات الحقيقية.

6-السياسة المالية لم تلعب دورها في التنمية الاقتصادية وحل مشكلة البطالة ورفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي رغم أن كلفة الاستقرار الاقتصادي كانت عالية من قبل البنك المركزي.

المحور الثاني: السياسة المالية للمدة (2020 - 2023)

على صعيد الجانب المالي للاقتصاد العراقي فقد شهدت السياسة المالية بعد عام 2003 جملة من التحولات ومن أهمها ما يلي:

1. إصدار أوامر الإدارة الأمريكية المؤقتة (37، 49، 84) الخاصة بتعديلات السياسة الضريبية، حيث أشارت أوامر الإدارة المذكورة الى خفض معدلات الضريبية على دخول الأفراد وأرباح الشركات.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

2. إصدار قانون إدارة الدين العام رقم 94 لسنة 2004 والمتضمن تعليمات بيع الأوراق المالية الحكومية وفقًا لآلية السوق وقيام البنك المركزي بمهمة الوكيل المالي عن وزارة المالية في إدارة حوالات الخزينة القصيرة الأجل بدلًا من سياسة النقد الرخيص والاقتراض الاتفاقي.
3. الاتفاقية الخاصة بإدارة التعويضات المالية والمديونية الخارجية مع نادي باريس حول تسوية الدين العام الخارجي، إذ إن ضخامة الديون الخارجية تعد من العقبات الرئيسة أمام إعادة بناء القدرات الاقتصادية للبلد، وإن إطفاء الديون الخارجية وبحسب مراحل متفق عليها يعني تلقي العراق الدعم المالي الخاص بعمليات الانعاش الاقتصادي.

المحور الثالث: نماذج مقترحة للموازنة العامة

يعتمد المخطط المالي للموازنات المالية العامة في العراق على أنموذج موازنة البنود وهو من النماذج القديمة التي لا يعكس بوضوح كفاءة استخدام المال العام من جهة ولا يكون له أهدافا اقتصادية واضحة من جهة ثانية، ومن النماذج المهمة في إعداد الموازنة ما يلي:

أولاً: موازنة الأداء: يعد أنموذج موازنة الأداء أولى المحاولات الاصلاحية لنظام موازنة وتحديد تكاليف البرامج المقترحة للوصول الى الهدف، بهدف التركيز على قياس الكفاءة الإدارية وتقليل النفقات عند انجاز المشروعات، ورفع كفاءة وانتاجية الانفاق العام.

ثانياً: موازنة البرامج والأداء: ويرتكز الأنموذج على أسس رئيسة هي التخطيط وتحديد البرامج المستقبلية المتوقعة، والبرامج أي تحديد برامج كل وحدة إدارية ومالية، والبدائل أي تحديد البدائل للمشروعات على وفق مبدأ (الكلفة – المنفعة)، والتقييم أي تقييم المشروعات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة ومدى الإفادة من هذه المشروعات.

ثالثاً: موازنة الأساس الصفري: ويفترض هذا الأنموذج عدم وجود أي نفقات مؤجلة، وجميع النفقات الواردة في هذا الأنموذج من الموازنة يجب أن تبرر بالتفصيل.

رابعاً: الموازنة التعاقدية: هو أنموذج يتشارك القيام بتنفيذه كل من الدولة (الجهة المشرفة على التمويل) والقطاع الخاص (القائم بالتنفيذ بأسلوب القطاع الخاص على وفق تقنيات الربح والخسارة وإدارة الوقت).

الاستنتاجات

1-فلسفة الاقتصاد العراقي فلسفة غير واضحة مما ترك اثراً كبيراً في اعتماده على النماذج التقليدية للموازنة العامة، وهو اقتصاد ريعي طارد للقطاع الخاص نتيجة اعتماده على الموارد المالية الخارجية.

2-تقلبات سعر الصرف الموازي يرجع نتيجة التخلف المالي والنقدي.

3-نضوب الواردات النفطية تعزز من التوجه العام لسوق العملة باحتمالية انخفاض قيمة الدينار العراقي وارتفاع قيمة الدولار الامريكي.

4-الثلاثية الطاردة للاستثمارات الأجنبية والمحلية (الفساد – البيروقراطية – الامن المفقود) ما زالت قائمة مما يعني المزيد من الاستنزاف المالي وسياسات الاستخدام غير الكفوءة.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

التوصيات

1-اعتماد أنموذج الموازنة التعاقدية كأنموذج حديث في تعبئة الموارد المالية.

2-تنويع التعامل بالعملات الأجنبية في تمويل التجارة الخارجية والابتعاد عن الدول المعاقبة من قبل دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الامريكية.

3-إصدار تشريعات قانونية واضحة وغير مقيدة لإنشاء القطاع الاستثماري وتساعد على بناء الشراكة الحقيقية بين السوق والدولة.

4-الابتعاد التدريجي للدولة عن مزاولة المشروعات العامة وفسح المجال للقطاع الخاص لخلق جو تنافسي في استثمار الموارد المالية والطبيعية، مما يساعد هذا الأمر على تنويع الاقتصاد العراقي ومغادرة الحالة الريعية له.

5-تنسيق صياغة الإجراءات المالية والنقدية بين السياستين المالية والنقدية للحيلولة دون حصول تقاطع وخلل في معالجة المشاكل الاقتصادية.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة